

إعلان أسس الممارسة الديمقراطية للأحزاب والحركات السياسية اللبنانية

انتاج:

المشروع العربي الأوروبي للحق في التجمع والتنظيم في العالم العربي

Friedrich Naumann
STIFTUNG **FÜR DIE FREIHEIT**

مؤسسة فريدريش ناومان
من أجل الحرية



المركز العربي لتطوير
حكم القانون والنزاهة



بدعم من الاتحاد الأوروبي

ديباجة:

تواجه البلدان العربية كافة تحديات التحول نحو الديمقراطية، ما يدفع الأحزاب والحركات السياسية العربية مختلف اتجاهاتها لإجراء مراجعة عميقة لتجاربها السياسية بما يتناسب مع متطلبات التحول الديمقراطي. وإذا كانت الأحزاب السياسية تمثل شرطاً أساسياً لوجود الديمقراطية فإن العمل الحزبي في مختلف البلدان العربية يعاني من الضعف الشديد إما بسبب حضره وعدم الاعتراف به، أو تكيله بقيود استثنائية، أو التضيق عليه من قبل السلطات أو الأحزاب الحاكمة.

وقد أدى عدم احترام النظم الحاكمة لأحكام دساتير دولة الحق والقانون وعدم الالتزام بآليات التداول السلمي للسلطة إلى الإخفاق في بناء مجتمع سياسي يمتلك مقومات الاستقرار والنمو، وإلى استمرار ممارسات النظم السياسية التسلطية التي همّشت المشاركة المجتمعية عموماً والمشاركة السياسية خصوصاً، وأسهمت في العديد من التجارب بإضعاف مؤسسات الدولة نفسها، وتعريض سلامة وحدتها الكيانية واندماجها الوطني والاجتماعي للضعف والمخاطر، وإلى فشل برامج التنمية والمشاركة وإلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية، وفي مقدمتها حق التجمع والتعبير والمشاركة السياسية.

إن نظام التعددية الحزبية والسياسية يمثل الإطار المؤسسي الصالح لإدارة الخلافات الفكرية والسياسية بين الأحزاب، وبناء مجتمع سياسي حيوي ومستقر تستطيع فيه الأحزاب والحركات كافة أن تتداول السلطة بشكل سلمي في ظل سيادة القانون. وإزاء ذلك يمكن للأحزاب والحركات الديمقراطية العربية، التي تعمل من أجل تحقيق غاياتها أن تسهم في تعزيز الاتجاهات الإيجابية لعملية التحول الديمقراطي، وتذليل الكثير من المشاكل التي أعاقت تلك العملية، وفي مقدمتها الصراع غير المنظم على السلطة. وتعتبر أسس الممارسة الديمقراطية وسيلة لضبط ممارسات الأحزاب على المستوى الداخلي لكل حزب وعلى مستوى العلاقات ما بين الأحزاب والعلاقات ما بينها وبين المواطنين وكذلك علاقاتها بالسلطة الحاكمة، ما يسهم في تطوير هذه الأحزاب مجتمعةً، وتحولها إلى قدوة للمواطنين في الممارسة.

وفي سعيها نحو الحرية والديمقراطية تؤكد الأحزاب والحركات السياسية المنضمة

لهذا الإعلان أن حرية تشكيل وممارسة العمل الحزبي هي عماد الديمقراطية وأحد ضماناتها الرئيسية. ويأتي هذا الإعلان بوصفه إطار عمل أخلاقي لتأكيد المبادئ الرئيسية الناظمة للعمل الحزبي والسياسي في العالم العربي ما يوجب التعددية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وأهمها حرية تشكيل الأحزاب والحركات السياسية، وفي سبيل ذلك يؤكد هذا الإعلان ما يلي:

أولاً- في إدارة الشأن العام:

١. التزام الديمقراطية وسيلة لتحقيق العيش الكريم لجميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم، بما يعنيه ذلك من توفير الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكنهم من التمتع بحقوقهم كافة.
٢. التزام العمل السياسي بالطرق الديمقراطية لتطوير النصوص الدستورية والقانونية من أجل المزيد من الضمانات للحقوق وللحريات العامة والخاصة التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية ذات الصلة.
٣. احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.
٤. الالتزام التام لسلطة القانون في دولة الحق وسيادته واحترام استقلالية القضاء ودعمه وتعزيز مؤسساته بصورة تامة.
٥. التزام مبادئ الديمقراطية وفي طبيعتها الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والحق في الاختلاف واحترام التنوع الثقافي والديني والاجتماعي والسياسي في إطار وحدة المجتمع والدولة.
٦. التزام التعددية السياسية والحزبية وسيلة للتعبير عن تطلعات المواطنين ومصالحهم.
٧. ضمان حرية العمل السياسي السلمي وحق المشاركة في الحياة السياسية لجميع المواطنين.
٨. الالتزام بالتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة والعدالة واحترام نتائجها والتزام أخلاقيات المنافسة الشريفة في الحملات الانتخابية.
٩. العمل على سن تشريعات للانتخابات تضمن صحة التمثيل وعدالته وتكافؤ الفرص بين المرشحين، بما يفسح المجال لأوسع تمثيل لشرائح المجتمع وفئاته كافة والعمل

على تعزيز اتجاهات التكامل الوطني والاندماج الاجتماعي في الحياة السياسية للدولة.

١٠. اعتماد مبادئ الشفافية ونظم المساءلة والمحاسبة في إدارة الشأن العام.
١١. التزام استخدام الوسائل السلمية والحوار الديمقراطي في إدارة الخلافات والتنافس بين الأطراف كافة في المؤسسات التمثيلية.
١٢. العمل على عدم اللجوء إلى نظام الطوارئ والقوانين الاستثنائية.
١٣. التزام أن يكون تمويل الأحزاب وفقاً لقانون تحدد فيه المعايير والضوابط التي تضمن تمويل موازنة الأحزاب والحملات الانتخابية بصورة عادلة ومنصفة من خلال الموازنة العامة.
١٤. التزام العمل من أجل حماية المال العام ومكافحة جميع أشكال الفساد وعدم توفير غطاء لمن يمارسه.
١٥. التزام دعم هيئات المجتمع المدني، وتعزيز استقلاليتها وأدوارها في التنمية والمشاركة المجتمعية والسياسية.

ثانياً - على مستوى حقوق الأفراد:

١. احترام حقوق الإنسان والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع مبادئ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان واحترام حق الأفراد والمجموعات والشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان الخارجي.
٢. العمل من أجل ضمان حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشأن العام، بما فيه الحق في تشكيل الأحزاب والانتساب إليها، ورفع القيود التي تحول دون ممارسة هذا الحق، والتعبير عن آرائهم والمشاركة في أنشطتها وهيئاتها وتبوء مواقعها وفق أنظمتها الداخلية.
٣. احترام حق كل مواطن في الترشح للمناصب العامة وإشغالها بمستوياتها المختلفة، بدون أي تمييز.
٤. ضمان حق كل مواطن في اختيار ممثليه بشكل حر دون أي تمييز من أي نوع كان في مختلف الهيئات التمثيلية الوطنية أو المحلية أو الإقليمية.
٥. تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والحزبية، وحماية حقوقهم السياسية خصوصاً حقهم في الوصول إلى المعلومات وتداولها.

ثالثاً- على مستوى العلاقات بين الأحزاب:

1. التزام إدارة التنافس على السلطة بين الأحزاب بالأساليب الديمقراطية بعيداً عن أي نمطٍ من أنماط العنف أو الإلغاء أو الإقصاء.
2. التزام عدم استخدام المال كوسيلة للرشوة وشراء الضمائر في التنافس بين الأحزاب.
3. حل الإشكالات والخلافات كافة بين الأحزاب بالطرق السلمية والحوار الديمقراطي.
4. احترام حق الأحزاب كافة في كل بلد بأن تقيم التحالفات الحزبية والسياسية فيما بينها.

رابعاً- على مستوى البنية التنظيمية للأحزاب:

1. التزام آليات الديمقراطية في العمل الحزبي الداخلي وفي مقدمتها دورية الانتخابات واختيار قادة الحزب وهيئاته وممثليه وفق النظام الداخلي لكل حزب بما يضمن صحة التمثيل.
2. التزام تثقيف أعضاء الحزب ومؤيديه بثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز قدراتهم في العمل السياسي وتأهيلهم لتولي المسؤوليات داخل الحزب وفي الدولة.
3. تشجيع الحوارات الداخلية ومشاركة الشباب والنساء في الهيئات القيادية.
4. اعتماد مبدأ الطوعية في الانتساب إلى الحزب أو الخروج منه.
5. حل الخلافات الحزبية الداخلية بالطرق السلمية والديمقراطية.
6. الالتزام باحترام مبادئ الإدارة الرشيدة في أعمالها وإدارة موجوداتها بالإفصاح عن مصادر تمويلها وبيان أوجه استخدامها.
7. تحقيق التنوع الديني والطائفي والعرقي والجندري في تركيبة الأحزاب على مختلف المستويات التنظيمية وجعل محور عمل الحزب البرنامج السياسي الوطني وليس البرامج والأنشطة المرتبطة بالانتماءات الضيقة والفئوية او المحلية.